

## غواتيمالا: تهم بدوافع سياسية تعترض سبيل العدالة للناجين من المجازر

في غواتيمالا، يتجلى التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان بتوجيه تهم جنائية ضد الضحايا - هذا ما قالته منظمة العفو الدولية اليوم مع توجيه السلطات تهماً رسمية ضد تسعة من الناشطين وقادة المجتمع المحلي في رايو نيغرو.

وتتضمن التهم، التي قدّمها معهد الدولة للكهرباء "القيام بنشاط ضد الأمن الداخلي للأمة"، وتأتي إثر مشاركة قادة من 18 مجتمعاً محلياً في احتجاجات سلمية في سبتمبر/أيلول 2004.

وقال سيباستيان إيلغويتا، باحث منظمة العفو الدولية بشأن غواتيمالا، إن "التهم الموجهة ضد الناشطين غير متناسبة، ولا أساس لها، وتعبّر بوضوح عن دوافع سياسية. وهي تبعث برسالة قوية بأن التعبئة ضد أجندة الحكومة لا يمكن تحمّلها".

وأضاف سيباستيان إيلغويتا قائلاً: "إنه إذا ما جرى اعتقال الناشطين ومقاضاتهم، فإن منظمة العفو الدولية ستعتبرهم سجناء سياسيين".

ومنظمة العفو الدولية تدعو إلى إسقاط التهم الموجهة إليهم.

وجاءت مظاهرات الاحتجاج في مواجهة فقدان الأرواح والبيوت والأراضي التي لحقت بالأهالي أثناء إنشاء سد تشيكسوي في الثمانينيات من القرن الماضي، وكذلك ضد شح المياه والكهرباء في الوقت الراهن في العديد من المجتمعات المحلية، التي طالما وعدت بهما.

وقد أكد تقرير صادر عن الشرطة الطبيعية السلمية لمظاهرات الاحتجاج.

ووافقت المجتمعات المحلية على الانسحاب من المظاهرات بعد أن وافق معهد الدولة للكهرباء على مباشرة عملية مفاوضات معهم. وبعد أيام، تقدّم معهد الدولة للكهرباء بتهم ضد قادة المجتمعات المحلية.

### خلفية

يواجه كارلوس تشين أوسوريو، الناجي من مجازر أريو نيغرو لعام 1982 وشاهد العيان الرئيسي عليها؛ وخوان دي ديوس غارثيا، وهو أيضاً ناج من المجازر ومدير رابطة ضحايا راينال، وسبعة آخرون من الناشطين وقادة المجتمع المحلي سلسلة من التهم الجنائية.

وتشير دراسات عديدة إلى أن المنطقة قد استهدفت على نحو خاص من قبل عسكر غواتيمالا في حملتهم لمكافحة الجماعات المسلحة نظراً لأهميتها الاقتصادية الاستراتيجية.

ووفقاً لنشطاء حقوق الإنسان، فقد قُتل ما بين 1980 و1982 ما يربو على 4,000 شخص في سياق العمليات العسكرية في منطقة راينال. ويعتقد أن 444 من سكان رايبو نيغرو، البالغ عددهم 791، قد لاقوا مصرعهم في هذه العمليات.